الباحثُ الميداني: بين الإعاقة والسِّجن

منى فياض

يختلف العمل الميداني باختلاف الأرضية terrain، تماماً كما يختلف الالتماس في دراسة الحالة من واحدة إلى أخرى؛ إذ إننا في البداية نعتقد أن دراسة أي حالة هي مشابهة للأخرى، مثلما قد نعتقد أن كل من قام بدراسة حالة معينة سوف يصل إلى التنذر pronostic نفسه، أو باختصار، إلى المعلومات نفسها. أتابع أحياناً أمراض بعض من أعرف من محيطي، وأكتشف أن التشخيص في الكثير من الحالات الدقيقة أو الـ critique لا يكون واحداً، بل يتغير بتغير الطبيب.

لا يشذ العمل الميداني عن هذه القاعدة، ففي كل مرة نتوجه فيها لإجراء عمل ميداني نجد أنفسنا في وضعية مختلفة وأمام ظروف جديدة، إذ إن لكل أرضية مداخلها وأبوابها. كما أن لكل بلد طقوساً في التعامل وطريقة في إبداء الرأي، قبول النقاش أو رفضه. يتطلب هذا معرفة متى يمكن طلب المعلومات وأية معلومات أو ما الذي يسهل هذه المهمة أو يجعلها صعبة. ولكي نتوصل إلى نتيجة على مستوى أعمالنا الميدانية علينا معرفة هذه المداخل وإمكان التعامل معها، ومعرفة التوصل إلى إقناع من نتوجه إليه بقبول طلبنا الذي نتوجه به إليه. لكن الأمر لا يتعلق «بمعرفة كيفية توجيه» الطلب فقط، بل يتعلق أيضاً بتقاليد التعامل وبحيثيات التبادل، إضافة إلى قبول مثل هذا التوجه في الأصل.

لذلك سوف أحاول التعبير هنا عن بعض الخصوصيات (كي لا أبدأ بالصعوبات) التي تتعلق بتجربتي البحثية الخاصة طبعاً.

سوف أعالج في هذا البحث ثلاثة مستويات تتعلق بمراحل العمل الميداني وإشكالياته:

المستوى الأول

لا شك في أن مشكلة المفهوم تتعلق بالإطار النظري الواسع، وهي مشكلة لا تتعلق بالباحث المحلي فقط (بدل استخدام تعبير عربي كي لا نجعل من المسألة

قضية قومية)، بل قد يتعرض لها أي باحث في أي ميدان، إن لجهة بلورة المفهوم أو لجهة مدى صلاحيته أو تطابقه مع ميدان البحث. لكنني سوف أعالج هذه المسألة من وجهة نظر باحث محلي وتعامله (في ميدان علم النفس بخاصة) مع أدوات ومفاهيم لم تتم بلورتها إلا منذ فترة قصيرة، إذ لم يتركز علم النفس كعلم مستقل إلا منذ فترة قريبة (إذا ما تمت مقابلته بالفلسفة أو التاريخ مثلاً). وتطور هذا العلم على مستويات عدة، لكنني سوف أعالج هذه المسألة انطلاقاً من موضوع محدد ومن نقطة محددة: موضوع التخلف العقلي.

لم يتطور مفهوم التخلف العقلي ككينونة (Entite) مستقلة وذات معنى محدد إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع كل من Esquirol وPinel بحيث تم اكتشاف الاختلاف الجذري بين المجنون (أو اللاسوي الذي كان يشمل فئات عدة) [(١)] وبين المتخلف عقلياً؛ وذلك بعدما اندهش Pinel من خلطهم المريع في المحاجر والمستشفيات، مع أنه تركهم في أمكنتهم بعدما قام بتصنيفهم، بحسب تعابير Foucault [(٢)]. أما Esquirol فقد عرّف المتخلف، وكان ذلك لأول مرة، كشخص «ولد فقيراً» بينما المجنون يولد «غنياً» ويفتقر في ما بعد. ولم تعرف الفئات الثلاث داخل التخلف العقلي (فئة التخلف البسيط والمتوسط والشديد) إلا مع Binet في بدايات القرن العشرين [(٣)].

إذاً بعدما أمضيت العام الدراسي ١٩٧٧ـ ١٩٧٨، في التحضير الأكاديمي (متابعة دروس الـ DEA) والقيام بالقراءات النظرية للإحاطة بالموضوع، والتهيئة لنوعية العمل الميداني (دراسة الحالات، الأسئلة، الخطوات العملية)، عدت إلى لبنان في عام ١٩٧٨ـ ١٩٧٩ للقيام بالدراسة الميدانية، حاملة أسئلة وتصوراً معيناً للموضوع الذي علي معالجته؛ وهكذا فكرت بعدد الحالات، التي لم تكن ممثّلة حصراً، ولكنني حاولت جعلها متنوعة قدر الإمكان كي تشمل مختلف المستويات التي أردت معالجتها؛ ومن ضمن هذه المستويات اعتمدت طبعاً فئات التخلف الثلاث المذكورة أعلاه، وحاولت اختيار حالاتي من ضمنها، فماذا حصل؟

في كل مرة حاولت فيها السؤال عن طفل بسيط التخلف (أي متأخر حوالي العامين عن الطفل العادي، بحسب ما درست نظرياً)، كنت أحصل على طفل شديد التخلف مع إعاقة جسدية (أو مشاكل واضحة في النطق).

احترت في البداية في كيفية تفسير هذه الظاهرة، وأين تكمن المشكلة؟ هل أننا في لبنان لا نعرف أن نكون سوى أذكياء جداً أو متخلفين جداً؟ وعندما فكرت أنني قد أجد ضالتي بنفسي في دور الأيتام التي لا بد من أن تضم أفراداً من هذه الفئة، كان رد فعل المعلمات، مع القليل من اللوم الخفي: نحن لدينا أطفال عاديون! لن تجدي مبتغاك إلا في مأوى أو ما شابه.

اكتشفت حينها عدم وجود «فئة» متخلف بسيط، أو بالأحرى غياب المفهوم لغياب حامله بالنسبة إلى الجهاز التعليمي وللمواطنين. أين المتخلف البسيط إذاً؟ (لأنه موجود طبعاً إذا ما

(١) من أجل المزيد من المعلومات أنظر مراجعتي لكتاب فوكو، **تاريخ الجنون**، في: **دراسات عربية**، العدد ٣، ١٩٧٩.

(٢) M. Foucault, *Histoire de la folie* (Paris: Gallimard, 1972)

(٣) من أجل المزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن مراجعة كتابي: **الطفل المتخلف عقلياً في المحيط الثقافي والأسري** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣).

استخدمنا الروائز المعتمدة لقياس الذكاء، أي بمعنى آخر، إذا استخدمنا المقاييس الغربية)، إنه «كسول» أو «غير راغب في العلم» أو هو «يلتهي كثيراً باللعب» أو مجرد «طائش»[٤].

لقد تطلب تبلور مفهوم سوء التكيف وتصنيف أنواعه وإيجاد الصفوف المتخصصة وأنواع علاجها زهاء ما يزيد على الخمسين سنة في بلد مثل فرنسا. وذلك مع وجود «الطلب» والحاجة الفعلية المتزايدة إلى هذه الصفوف [٥]. لا شك هنا في أن العوامل الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالتطور التقني للمجتمع الغربي وبالتحول الذي طرأ على الأسرة، بحيث تحولت من ممتدة ومفتوحة إلى نووية، قد أدت مهامها في تطوير هذه النظرة، دون إغفال دور مسألة إلزامية المدرسة، كطلب وحاجة اجتماعيين في أوروبا بوجه عام منذ أواخر القرن التاسع عشر[٦].

وإذا ما قارنا الوضع في بلادنا نلاحظ أننا حتى الآن لا نزال نستخدم تعبير «على البركة» أو «المبروك» كما في مصر [٧]، ذلك «التعبير ـ المفهوم» الذي يعني أن المتخلف أو المجنون هو شخص حلّت عليه البركة وفيه شيء من روح الله، إنه شخص يحمل نوعاً من القداسة. وهذا موقف ثقافي مختلف عن موقف العالم الغربي من المسألة نفسها [٨]، وبالتالي لا يمت إلى عالم ومفهوم «المتخلف البسيط» بصلة، ذلك العالم ذي الطابع النبذي.

إذاً لا بد لمن يعمل في البحث الميداني من أن يعيد التفكير في المفاهيم ويعيد طرح الأسئلة بطريقة جذرية ومستمرة، كي يعرف أن يبحث وأن يرى خصوصيات الوضع الذي يعاينه، فلكل وضع خصوصيته وجدته. لكن ذلك لا يعني عدم التمكن من الإفادة من الأدوات والمفاهيم التي تعلمناها من العلم «الغربي» ورفض هذه الأدوات وعدم صلاحيتها لكن فقط «رؤية الواقع» المختلف في كل مرة الذي يختلف أيضاً بين باريس وريفها أو مناطقها (الكورس أو البروتون أو الباسك...)[٩]. لذلك لم يتطلب الأمر مني وضع «المنهج الغربي» موضع تساؤل، بل تطويعه فقط في معرفة التعامل مع خصوصيات محلية، تتغير من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، وقد تتغير أحياناً في المجتمع نفسه، وبخاصة في مجتمعات ما يسمى الـ Mulingpot.

قد يوضح مثل آخر هذه المسألة، في عمل ميداني تدريبي تم هذا العام في إطار الجامعة، أردنا الاستعلام عن موقف الناس من الاختصاصي النفسي الذي غالباً ما يختلط بإذهانهم بالروحاني. تم وضع استمارة للوقوف على نظرة الناس وموقفهم من الاثنين معاً. استخدمنا تعبير روحاني عن قصد، لأنه تعبير عام وغير مرتبط بآراء مسبقة أو بتقويم سلبي أو إيجابي. واكتشفنا بعد تطبيق الاستمارة أن الناس أنفسهم ميزوا بين: شيخ أو رجل دين، مبصر، مشعوذ، فلكي[١٠]. ويختلف الموقف من كل هؤلاء باختلاف تسميته، إذ إن لكل تسمية دلالتها

(٤) تماماً كما يعتقد بعض الأمهات أمام طفلهن الذي يعاني صعوبة في الكلام أو النطق بسبب تخلفه أو بسبب إصابته بالصمم أحياناً : بأنه لا يعاني شيئاً، ويفهم كل ما أقوله له، ولكان طبيعياً جداً لو استطاع فقط النطق، أو أن تبريرهن لحالته: لسانه مربوط، مما يوحي بإمكانية «فكه».

(٥) R. Gal, *Histoire de l'éducation* (Paris: PUF, 1979) et C. Figet, *L'école aux enchères* (Paris: Payot 1979).

(٦) صدر قانون إلزامية المدرسة الذي عرف بقانون jules ferry عام ١٨٨٢ في فرنسا، وقبل ذلك بعامين في ألمانيا.

(٧) يمكن مشاهدة فيلم «الغرقانة» الذي يعالج هذه الفكرة.

(٨) أنظر إضافة إلى كتاب فوكو **تاريخ الجنون** كتاب: Mises, *Enfant Deficient Mental* (Paris: PUF, 1975)

(٩) B. Etinne, *la France et l'Islam* (Paris: Hachette, 1989), pp.23 - 25.

(١٠) في عرض لنتائج هذه الاستمارة في مؤتمر علم النفس الثاني الذي أقيم في طرابلس في ١١/أيار مايو ١٩٩٦ تحت عنوان: «أزمة دور الأخصائي النفساني»، أشارت يولاند خوري في تعليقها على الاستمارة إلى الأطروحة التي أعدتها الصديقة والزميلة عزة بيضون حول الصحة النفسية للمرأة، وفيها عرض لهذه التمايزات، ولم أكن قد اطلعت على عملها بعد للإفادة منه.

المختلفة والارتباطات الخاصة بها في أذهان الناس. وكان هذا درساً عملياً لوجود التمايزات الدقيقة وبالتالي لضرورة التفكير في المصطلح المستخدم في كل مرة، نظراً إلى ارتباطه بمفهوم خاص، ولأهمية ما يسمى ما قبل الاستمارة (pre-enquete).

المستوى الثاني

ذهبت في نهاية العام ١٩٩٣ إلى فرنسا في رحلة ذات طابع علمي وتمكنت خلالها من الحصول على عدد من المراجع فضلاً عن إجراء عدد من المقابلات التي تهمني. وفي كل مرة لم يكن الأمر يتطلب أكثر من الطلب إلى مرجع ما، قد يكون لصاحبه صفة علمية وقد يتمتع أحياناً فقط بجيرة المؤسسة التي أرغب في مقاربتها، حتى يصبح باستطاعتي الحصول على طلبي. وكنا حينها نتبادل متعة النقاش الحر والمفتوح، واكتشاف واحدنا الآخر خلال هذه اللقاءات كأفراد ودون التزامات سوى المتعلقة بالنواحي المهنية أو الحرفية إذا أمكن القول، ضمن قبول لطيف وخفيف للآخر.

ولما كنت قد بدأت بالاهتمام بعالم السجن وبالسجناء، فقد طلبت من أستاذتي السيدة Alphandery Gratiot مساعدتي على الدخول إلى سجن فرنسي، للاطلاع على آلية عملية دمج السجين وكيفية عمل الجهاز النفس ـ التربوي فيه. وهكذا كان، وتبين لي أنه يكفي الاتصال بأحد العاملين النفسانيين في السجن وإعلام الإدارة التربوية، وأخذ موعد بواسطة الهاتف، كي يصبح باستطاعتي دخول سجن الصحة الباريسي، ذلك السجن المهيب القابع كالقلعة في وسط باريس وعلى إحدى أكبر جاداتها.

وصلت قبل الموعد بنحو عشر دقائق، ولم يدعني الحارس أدخل إلا في الوقت المحدد تماماً على الرغم من المطر الخفيف والهواء العاصف. لكن الدخول كان بسيطاً، تم الاحتفاظ بجواز المرور بعد اجتياز البوابة العملاقة وعبرت عدداً من الأبواب الفرعية وسرعان ما وصلت إلى الناحية المقصودة التي تشبه معظم الدوائر الأخرى في تنظيم مساحاتها ونوعية مفروشاتها، ما عدا السلم المفضي إلى الطابق العلوي، الذي أعتقده كان من الإسمنت المسلح. في المكتب تم النقاش ببساطة مع موظف مسؤول، تشعره إنساناً قبل أي صفة «رسمية» أخرى، وملابسه أيضاً غير رسمية. ينظر إليك مباشرة ويبادلك الحديث والأفكار باهتمام فعلي ويستعلم منك أيضاً. تحاور مفتوح إنساني وتبادل معرفة دون قيود ودون شكليات من أي نوع. لم يشعرني أنني دخيلة أو متطفلة أو حتى أجنبية، كان وجودي هناك طبيعياً وبديهياً.

في الفترة نفسها وفي جنيف كذلك لم أجد صعوبة في التوصل [١١] إلى زيارة عدد من المؤسسات التي تعتني بإعادة التأهيل وبالاهتمام بمن لا عمل لديهم ولا مأوى. وفي كل مرة كان يتم فيها التحاور والتبادل والحصول على معلومات ومراجع بطيبة خاطر ودون السؤال الذي يحمل المسافة والابتعاد عمن أكون ولماذا أسأل وماذا أريد من وراء ذلك كله. بل كنت أحس أنهم هناك يحبذون مثل هذا التبادل ويشعرون بالراحة من الاهتمام الذي نحمله لعملهم وكأنهم يشعرون بالامتنان لمنحهم فرصة التعبير عن هموم ومشاكل تشغلهم ويمضون فيها

(١١) لا بد هنا من وضع احتمال تفسيري لسهولة القبول بمقابلتي وإعطائي المعلومات، عدا عن مداخلي المناسبة، ربما لأنني أجنبية وآتية من بلد بعيد، فمن غير اللائق رفض مثل هذا الطلب أو كذلك لكون هذا البلد عانى الحرب؟

وقتاً طويلاً، وكأن ذلك يعطيهم تبريراً إضافياً لمتابعة عملهم مع تلك الفئات المنبوذة والمهملة.

تحصل الأمور في لبنان على نحو مختلف، نحصل أحياناً على مساعدة ممتازة تعبر عن تفهم القائم بها ومستواه الفكري الرفيع [١٢]. لكن ذلك لا يمثل القاعدة، إذ إن علينا معرفة المدخل المناسب (ومن الأفضل المداخل)، ويتطلب الأمر معرفة شخصية أو عائلية أو أي اتصال يكون باستطاعته موضعتك تماماً في سياق جمعي ومناطقي، إذ إنك وحدك كمفرد، لن تكفي معظم الأحيان للإقناع، أو لفتح الميدان. في سياق اهتمامي المذكور أعلاه نفسه. وبعدما حصلت على معلومات قيمة من صديق قاض، نصحني بالاتصال بإحدى المساعدات الاجتماعيات اللواتي أمضين أكثر من ٣٥ سنة في ميدان العمل مع الجانحين، معتقداً أن باستطاعتها إلقاء ضوء مهم على مشكلة الجناح عند اليافعين، أو لجهة تتبع مسار الجناح وأثر الحرب فيه. كانت الاتصالات الهاتفية حينها في أسوأ حال. حاول الصديق الاتصال بها ولم يفلح، وأعتقد أن الأمر لا يتطلب أكثر من زيارة لمنزل السيدة وأحصل على المعلومات المطلوبة. لذلك أخذت العنوان (المنزل ومكان العمل) وذهبت إلى مدينتها التي تبعد نحو الساعتين من العاصمة. لم أجدها في مكان عملها، انتظرتها عند الجيران (الذين استقبلوني بحسب ما تقتضيه الضيافة العربية)، وعندما عثرت عليها أخيراً وعرَفت ما أريده منها طلبت إذناً خطياً من مسؤولها المباشر (الشخص نفسه الذي أعطاني عنوانها) دون أن تدعوني إلى دخول منزلها، ولو مجرد دعوة شكلية.

رجعت إذاً بخفي حنين، وفي محاولة مني لتفسير هذا التصرف، فكرت أنه إضافة إلى جهلها لشخصي أو أسرتي أو أحد معارفنا المشتركين، لكن غير المهنيين، ربما تعلق الأمر أيضاً بمللها من عملها وهي التي قاربت على التقاعد، أو أن الأجور التي يتقاضاها العاملون في هذه المجالات تقلل من عزيمتهم على بذل أي جهد إضافي (مع أن العاملين في هذه الميادين غالباً ما يحبون عملهم ويتعاملون معه بما يشبه التطوع!)، ربما يعود الأمر أيضاً إلى حذرها أو خوفها محاذير إدارية، أو أمنية! أو لمجرد عدم استلطافها لشخصي ببساطة.

لكن الأمر لا يتعلق بهذه السيدة فقط، إذ في كل مرة أتوجه فيها لطلب مماثل، أشعر بأنني «انتزع» المعلومات من محدثي انتزاعاً، وكأنني أنتزع منه «ملكية خاصة». ما ينقل لي انزعاج محدثي و يورثني الشعور بتأنيب الضمير، وتغيب المتعة طبعاً عن مثل هذه اللقاءات أو التبادلات وأحس نفسي صاحبة «طلب»، تماماً مثلما أشعر حين أتقدم بطلب أوراق رسمية وأكتب في كل مرة «الموضوع» وأتبعها بـ «المستدعية»، التي فيها من الدعاء ما تيسر ولا ينقص سوى طلب المغفرة!

أما بالنسبة إلى حصولي على الإذن بدخول السجن فقد تطلب الأمر تقديم طلبات لمراجع عليا والحصول، في كل مرة، على أذونات خاصة، مع تعهد أخلاقي من قبلي بعدم استخدامي لهذه المعلومات إلا في الحدود الأكاديمية الصرفة، الأمر الذي حملني مسؤولية ووطأة (ethlique) أمني إضافة إلى ذلك الأكاديمي الذي يلزم كل باحث نفسه به. بحيث يشعر هذا

(١٢) لا بد هنا من شكر العديد من الأصدقاء، وهم كثر، الذين ساعدوني على الحصول على كل الأذونات الضرورية لدخول السجن والقيام بدراستي في داخله.

الأخير بوطأة عمله ويشعر بمسؤولية تجاه من طلب مساعدتهم ويتحول الأمر إلى ما يشبه المهمة الرسمية ويفقد العمل الميداني طابعه الحر والقابل للاكتشاف وللتعبير العفوي عما يكتشفه.

قد يتم الاعتراض هنا على ما أقول، بأنني حصلت على ما كنت أريد وقمت بالعمل الذي رغبت فيه وبالطريقة التي أردتها. وقد أواجه بالمثل الذائع الصيت: «هل تريدين أكل العنب أم القضاء على الناطور؟». المسألة هنا تتعدى الأشخاص وتتعلق بالموقف الضمني القابع خلف هذه «الرسميات» والذي يكوّن حاجزاً أمام أمثال هذه البحوث الميدانية، الأمر الذي يجعلها أيضاً مرة أخرى مثار استهجان (بسبب قلة الطلب عملياً) من نتعامل معهم عند القيام ببحث مماثل. كيف ذلك؟ كنت أسأل في كل مرة عن الهدف من إجراء البحث: على تحضرين الدكتوراه؟ ولما كنت أجيب بكلا، إذ سبق لي وحصلت عليها، كنت أواجه بتعليق من مثل: «شو صاير عليك!»، أو ألم تجدي شيئاً أفضل من السجن لتمضية وقتك! إذهبي وتمتعي بالزهور مثلاً بدل أن تدفني نفسك هاهنا! ما يشعرني بغربة كالتي كنت أشعر بها كلما توجهت إلى مدرسة متخصصة كي أقوم بدراسة حالات أطفال معوقين، إذ أشعر بنفسي أنني متطفلة (intrus). لازمني هذا الشعور منذ بداية عملي حين توجهت بطلبي إلى أحد أهم مراكز العناية بهذه الفئة وسألني المدير: ما الذي سوف نستفيده نحن من دراستك تلك؟ وشعرت بالإحباط، فإذا كان مدير أحد أهم هذه المدارس لا يقتنع بفائدة مثل هذه الدراسات، فمن سوف يقتنع بفائدتها إذاً؟

وهكذا في كل مرة يتم التوجه فيها بطلب من هذا النوع، يسود الشعور بأننا تجاه انتزاع ملكية ما، ملكية بالمعنى المادي للكلمة، وإمكانية استغلالها، وكأن في الأمر شبهة أو كأن هناك أشياء لا يودون فضحها وإظهارها على الملأ.

ولا يتعلق الأمر بمشاعر أتوهمها، إذ إنني طلبت من بعض طالباتي أن يصفن لي الصعوبات التي صادفنها، وهكذا كتبت لي سناء، التي تعد رسالة ماجستير، في موضوع الطفل المتخلف في مؤسسات الرعاية: «إن الصعوبات التي واجهتني في هذه المؤسسة عديدة أذكر منها:

- عدم السماح لي بالحضور إلى المؤسسة إلا في أيام وأوقات محددة وحسب برنامج حضور المديرة إليها، لأنها لم تسمح لي بالحضور في غيابها.

- عدم السماح لي بالانفراد بالأطفال، فقد كان يفرض عليّ أن أطبق عليهم الاختبارات والتحدث معهم بإشراف المعلمة، مما تطلب مني جهداً كبيراً واضطرني في أغلب الأحيان إلى إعادة الاختبارات مرات عدة.

- عدم السماح لي بمقابلة الأهل إلا في المؤسسة وبحضور المديرة. لذلك كنت أتفق مع الأهل على زيارتهم من دون علمها، مما اضطرني إلى التخلي عن دراسة الحالات التي لم يوافق فيها الأهل على ذلك.

- التناقض الكبير بين المعلومات التي أحصل عليها من المديرة وتلك التي أحصل عليها من الأهل».

أما بالنسبة إلى الطلاب الذين قاموا بتطبيق استمارة هذا العام، فقد تفاوتت إجاباتهم، أجاب ثلاثة من اثني عشر منهم بأنهم لم يلقوا صعوبات تذكر. وأغلبية هؤلاء قاموا بتطبيق الاستمارة في أماكن عملهم (مدرسة في الغالب). مع ذلك هناك من تعرض للرفض في مكان عمله بالذات. ذكر لي البعض (نحو النصف) أن نصف من سألهم رفضوا الإجابة. وكان انطباع لمياء أن

الكثير ممن أجابوها فعلوا ذلك «مسايرة»، أي دون اقتناع بما يقولون. كذلك لم يفهم الكثير من الأميين معنى الأسئلة، وهذه الشكوى ترددت من قبل طلاب عدة. كما أن البعض انتظر مكافأة على إجابته، أو علامات، ورفض أحد الأشخاص الإجابة مخافة أن يتضرر، هناك من رفض الاستمارة لأنهم لا يؤمنون أصلاً بفائدة علم النفس. كما لاحظ بعض الطلاب قصر مدة تطبيق الاستمارة لعدم «اهتمامهم» بذلك. كما أبدى بعض المستجوبين الحذر، وأورد البعض الآخر القلق من أهداف الاستمارة. عدا عن أن هناك من وجدها «فكرة سخيفة». لكن علق الطالب نفسه الذي كتب ذلك: لكن ذلك لم يمنع التعاون على الصعيد «الشخصي».

الملاحظ إذاً ميل عام إلى الحذر من إعطاء المعلومات، لا أدري السبب العميق والفعلي لذلك، هل يعود مثلاً إلى خوف الرأي العام المترسب مما كان يسمى المكتب الثاني مثلاً، بحيث تم التعود على «خطورة» إعطاء معلومات، أم أن الأمر متعلق بمستويات أعمق، وأشعر أنني أعجز عن التقاطها! أم أن الفرد هنا لا يشعر بحماية كافية كمواطن تجاه القانون المفروض أنه مطبق على جميع الأفراد ويتكفل بحماية نسبية للجميع بالقدر نفسه، لكن الجميع يعرف أن حمايته لا تأتي من تطبيق القانون، لكن بواسطة علاقاته الاجتماعية أو الأسرية أو العشائرية. ذلك ما يمارس عملياً. أما ما يسمح للأوروبي بإعطاء المعلومات المطلوبة ما دامت ضمن الحدود المهنية والأكاديمية، فهو إحساسه العميق بمواطنيته، وبشرعية مثل هذا الطلب وعدم تهديده له بأي شكل.

أما بالنسبة إلى العربي فهو لا يشعر بمثل هذه الحماية، فضلاً عن أنه غير معتاد ذلك أيضاً. أورد هنا حادثة حصلت منذ مدة قريبة في الجامعة، حيث كنا مجتمعين والتقيت في ممر قسم علم النفس بشاب وشابة طلبا مني إعطاءهما عدد طلاب قسم علم النفس طلبت منهما التوجه بطلبهما إلى الموظف المختص، ولكن يبدو أنه لم يكن في مكتبه، ولذلك طلب منهما التوجه نحو قسم علم النفس؛ ولما كنت أجهل الرقم توجهت بالسؤال إلى زملائي، الذين أبدوا الكثير من «المقاومة» قبل إعطائهم الرقم المطلوب وهو ٣٥٠ طالباً وطالبة. ينطبق هنا علينا القول الشائع: «حتى أنت يا بروتوس»؟

لا بد أن تقاليد المقابلة والاستمارة لم تشع بعد. ولعل مقاومة إعطاء المعلومات تخف مع الزمن، ونعتاد قبول إعطاء بعض المعلومات حتى على الهاتف كما في أوروبا، حيث يتم ملء بعض الاستمارات بهذه الطريقة.

المستوى الثالث

حين كنت لا أزال طالبة، وكنا نذهب مع أستاذنا إلى مأوى العجزة، كان زملائي يتندرون أحياناً من أنني كنت محط إعجاب «المتخلفين عقلياً»، ولاحظت أن تندرهم هذا كان يطال هؤلاء في أشياء أخرى، وسألت نفسي ما الذي كان يجعلني قريبة من هؤلاء الأشخاص! ليس مظهري بالطبع إذ لم أكن أحسن مظهراً من بعض الفتيات اللواتي كن جميلات بالفعل. لكنني لاحظت أن طريقة مزاح البعض كانت بالفعل ثقيلة وكنت أشعر بالإحراج تجاه بعض التعابير أو الألفاظ المهينة التي ما لأحدنا أن يتلفظ بها لأفراد عاديين. لذلك اعتقدت أن إعجاب «المتخلفين» بي كان تعبيرهم الوحيد والضمني عن ارتياحهم لتعاملي معهم ككائنات إنسانية فعلاً. إذ لم أتحاش

النظر في عيونهم، ولم أتورع عن مسك أيديهم، ولم أمزح معهم بطريقة قد تكون مؤذية، أي أنني لم أستغل «حماقتهم» لاستلامهم والضحك عليهم. وأعتقد أن هذا ما أحسوه هم أيضاً، إذ إنهم بشر ويملكون أحاسيسنا نفسها.

وحتى الآن لا يزال يلاحقني بعض الصور وأذكر بعض الوجوه، لا أدري ما الذي أصبحت عليه، لكنني أذكر ما كانته وأذكر بعض أحاديث مع الأمهات، بعض الظروف... ماذا تعني كتابة ما كتبته لتوي؟ إنني تأثرت بمن درستهم وإنهم لا بد تأثروا بي هم أيضاً. إذاً إلى أي مدى يمكن أن نقوم بدراسة من ندرسهم بـ «موضوعية»، ثم ماذا تعني الموضوعية هنا؟ هل عدم التأثر بظروف من أدرسهم والتعامل معهم بـ «برود»؟ ماذا يعني البرود في بعض الوضعيات؟

حين قمت بعملي الميداني في الإصلاحية على الأحداث، صادفتني حالات عديدة مؤثرة، سوف أذكر منها اثنتين. لاحظت عند تفريغ إحدى الحالات أنني لم أقم بطرح كل الأسئلة التي اعتدت طرحها، واستغربت ذلك، مع أنني اعتقدت أنني درست هذه الحالة جيداً، بدليل أنني كنت أذكر الطفل وأذكر قصته وبنيت في رأسي سيناريو عن حالته فهمته منه ضمنياً لأنه لم يعرف أن يشرحه لي (ولم يكن باستطاعته ذلك). ما الأمر إذاً؟ اكتشفت عندها أنني لشدة تأثري بوضعيته ولتعاطفي معه لم أطرح عليه كل الأسئلة التي كنت أطرحها عادة، وكأنني حدست (ولم أفكر ذلك بوعي حينها) بأن أسئلتي لن تفعل سوى أن تزيد معاناته. لماذا؟ لأنه كان طفلاً ذكياً له من العمر أحد عشر عاماً، ولأنني تأثرت بنظرته من عينين نافذتين وحادتين، ولأنه كان يريد أن يصبح طبيباً واعتقدت أن ذكاءه يسمح له بأكثر من ذلك، لكن ظروفه هي التي لا تسمح، هذه الظروف نفسها التي كانت تشده نحو الهرب منها (أي الهرب من البيت) والتي شعرت أنني لو كنت مكانه لكنت فعلت ما فعله. ماذا يمكن لباحثة أن تفعل، هل تتحول إلى محسنة وتحاول مساعدته إذا استطاعت ؟ أم تتناساه وتهرب منه! فكان أن هربت.

الحالة الثانية كانت لمراهق في حوالي السابعة عشرة، وكان مسجوناً بتهمة مخدرات، وهو حكى لي قصته ومشاعره وأحاسيسه التي يشعر بها بينما أكلمه وانقسامه أمام أصوات داخلية تدفعه إلى إخباري عن أشياء قال إنه لم يذكرها لأحد غيري، والصوت الداخلي الذي يحذره مني ويقول له لا تثق بها، وعندما سألته (من ضمن أسئلة أوجهها إلى الجميع) ما هي الأشياء التي شاهدها في الحرب وهل شارك فيها عن قرب، نظر إلي وقال: من الأفضل لك ولي أن لا تعرفي هذا، من يدري قد نلتقي في ما بعد وقد يكون هذا مصدر خطر لنا نحن الاثنين!

أسأل نفسي دائماً كيف يتواصل البشر أو كيف نتواصل! وأعتقد أنني أجيب نفسي أننا نتواصل على مستويات عدة، أحياناً نبقى على مستوى سطحي من التواصل لا نتخطاه أبداً مع بعض الأشخاص، لا نشعر بالقدرة على ذلك ولا الفائدة، مع أنهم قد يكونون من الأشخاص الذين نلتقيهم باستمرار. وأحياناً أخرى نشعر بتواصل عميق دون الكثير من الكلمات. ما الذي يحمل «هذه المعلومات» لدماغنا ويجعله يتخذ قرارات مختلفة في التواصل على هذا المستوى أو ذاك أو في عدم التواصل أصلاً؟ ولا أورد هذه التساؤلات لأن في نيتي الإجابة عنها، أو أنني أدعي القدرة على ذلك. لكنني أوردها فقط لأشير إلى أن مجرد التوجه بسؤال ما لأحدهم، فإن مثل هذه المشاعر أو الأحاسيس الضمنية لا بد تتدخل في غفلة منا ومن صاحبها. كما أننا نتبادل هذه المواقف الضمنية ونتراسل، رسائل غير مرئية وبإشارات ونغير من سلوكنا أو موقفنا تجاه محدثنا في كل مرة ودون أن نعي ذلك بالضرورة أو دائماً.

إذاً ليست الاستمارة أو المقابلة «نوعاً» مختلفاً من التواصل، إنها تتضمن مواقفنا العامة وتلك التي أثارها فينا الشخص الذي أمامنا هو وأسئلته.

لإيضاح ذلك سوف أعرض هنا نقاشاً وتحليلاً موجزاً(١٣) للاستمارة التي سبق وذكرتها. تقرر أن يكون موضوع التمرين الميداني لطلابي في السنة الثالثة علم نفس تربوي، موقف بعض الرأي العام من الاختصاصي النفسي (وليس الرأي العام لأن العينة غير ممثلة له). سبب اختيار هذا الموضوع تعرض كل متخصص في علم النفس عندما يعلن عن هويته إلى السؤال الذي صار تقليدياً: هل باستطاعتك أن تعرف شخصيتي من مجرد النظر إليّ؟ أي أنه ينظر إليه ضمنياً كما ينظر إلى المنجم التقليدي الذي تذخر به حياة الناس العاديين. في البداية سألت طلابي عن موقف أهلهم بالذات ومحيطهم من اختيارهم هذا الفرع، وعلمت (بنصف مفاجأة في الحقيقة إذ لم أكن أنتظر هذه المعارضة الكبيرة) أن ٧ من كل عشرة طلاب (من حوالي الثلاثين طالبة وطالباً) جوبهوا بمعارضة كبيرة لهذا الاختيار. واثنان من كل عشرة لم تتم المعارضة الواضحة ولكن ليس للاقتناع بهذا الاختصاص به لعدم خبرة الأهل في هذا الميدان. حالة واحدة من كل عشرة تم فيها القبول فعلياً، وكان الأهل أنفسهم من الجامعيين الذين يملكون اختصاصاً مشابهاً.

المفاجأة كانت أن نتيجة الاستمارة جاءت متعارضة مع هذا الاستفتاء الأولي، إذ إن معظم من أجابوا عن الأسئلة (٢٣٤ شخصاً) كان له موقف إيجابي من الاختصاصي النفسي واعتبر أنه يساعد الناس على حل مشاكلهم، وأن وجوده ضروري في المؤسسات وفي المدرسة وأنه لا فرق بين هذا التخصص وأي تخصص آخر.

إذاً يبقى علينا مهمة تفسير هذه النتيجة: لماذا هذا التعارض بين ما نعيشه ونلمسه وبين ما نقوله للآخرين؟

لا يمكن تفسير هذا التعارض بمعزل عمن طبق الاستمارة وعن نوعية الأسئلة وعن الموضوع نفسه. وسألت نفسي هل من الممكن إغفال كون «طلابي» هم في الحقيقة طالبات، تنتمين في أغلبيتهن إلى الطبقة المتوسطة، يتمتع معظمهن بالجاذبية (كي لا اتهم بالتحيز إذا قلت إنهن جميلات)، ويعتني معظمهن بملابسهن وبمظهرهن عموماً، وفوق ذلك تجرين استمارتهن حول اختصاصهن بالذات، وهو ما عرفه من طبقت عليه الاستمارة. ألا تؤدي هذه المعطيات دوراً في جعل المستجوبين يميلون في معظمهم إلى مسايرة هؤلاء الفتيات اللطيفات والتساهل معهن لجهة «الاعتراف» بهن وباختصاصهن؟ بحيث إنني لاحظت أن من كان يعارض هذه الآراء، رفض منذ البداية الإجابة عن الأسئلة، وهذا أيضاً من أسباب نتائج الاستمارة المتعارضة مع آراء الأهل.

بدا ذلك أيضاً بوضوح خلال عملي الميداني في السجن، فقد تساءلت بيني وبين نفسي، عن هويتي في السجن تجاه من أسألهم، أي السجناء: أنا التي حصلت على إذن رسمي من السلطات المختصة؟ ما الذي سوف يدفع بالسجين إلى الإجابة عن أسئلتي؟ هل هو الخوف مثلاً؟ وأي سلطة أمثلها في هذه الحالة؟ ومدى ارتباطي الشخصي بهذه السلطة تجاههم؟ إذ إنني، بطلب

---

(١٣) أجريت هذه الاستمارة من أجل محاولة معرفة رأي «بعض الناس» في الاختصاصي النفسي، وذلك فقط في معرض تمرين الطلاب على العمل الميداني.

الدخول إلى السجن لفهم الخلفية الاجتماعية للسجناء، استخدم السلطة نفسها التي تسجنهم وتحاكمهم؟ أليس في هذا الأمر مفارقة هامة؟

وجدت نفسي إذاً في وضعية حرجة في البداية، إذ كنت أجلس جنباً إلى جنب مع رجل الأمن، الذي له طريقته الخاصة في التوجه إليهم، بحيث إنني كثيراً ما شعرت بالحرج وببعض التناقض في موقفي، أنا التي أهتم بمعرفة أحوال السجين ومعاناته وأحاول التقاط أو فهم الإجحاف الأولي الذي يؤدي به إلى السجن، كنت أجلس إلى الجهة التي يرى أنها تمثل رمز معاناته. لا يهم هنا هل هو مذنب أم بريء، المهم نظرته إليّ ودمجي مع ممثلي سلطة لم أعتقد نفسي أنني شريكة فعلية لها. ساهم ذلك عملياً في قمع بعض العفوية وبعض ردود الفعل في البداية؛ لكن يبدو أن السجناء قرروا بعد التداول أنه بإمكانهم التحدث إلي ببعض الثقة، وهكذا كان. وصرت أتلقى شكاوى أعجز عن حلها، لكن بلورة الشكوى أحياناً تكون مدعاة راحة، كما في جلسات التحليل النفسي. وأكثر ما بدت هذه الثقة في بعض المقابلات الموسعة التي استفسرت فيها عن تاريخية السجين أو قصته. ولا بد هنا من الإشارة إلى تفاوت المقابلات واختلافها نوعياً، من تلك الغنية والتي تتجاوز واحدتها الساعة ونصف الساعة أحياناً، وتلك التي تنتهي بأقل من نصف ساعة ولا يجد محدثك ما يقوله لك بعدها.

يتعلق الأمر هنا بنا من ناحية وبمحدثنا من ناحية أخرى، وتمر هنا مختلف الحالات: الثقة أو عدمها والاستلطاف أو نقيضه مع تمايزاتهما وتنوعاتهما، دون أن أغفل مسألة متعلقة بمحدثي نفسه و «طلبه» هو أيضاً من شخص مثلي ومحاولة التلاعب التي قد يقوم بها، بحيث إننا قد نجد أحياناً أنه تم التلاعب بنا أو محاولة ذلك على الأقل.

ما يمكن استخلاصه إذاً أن العمل الميداني في علم النفس خاصة، وكأي عمل يشكل البشر وأفكارهم ومشاكلهم وآراؤهم مادته، هو عمل غني ولا يخضع بأي حال للنمذجة أو للاختزال، إنه غني بالاحتمالات ومفتوح على تفسيرات عدة، ومثل هذا السرد أو محاولة التبويب ليس سوى لفتح النقاش وإغنائه.